

تداعيات التدخل العسكري الروسي

شهدت الأزمة السورية دخول متغير جديد عليها عندما أعلن الاتحاد الروسي بتفويض الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بالتدخل العسكري في روسيا عبر القوات الجوية بناء على طلب الحكومة السورية وذلك في 30 من سبتمبر المنصرم، وهو المتغير الذي من شأنه أن يخلط أوراق الأزمة السورية سلباً أو إيجاباً، فمن شأن هذا التطور أن يخلق واقعاً جديداً يستوجب تغييراً في كثير من المعطيات الخاصة بالصراع، وهو ما سيؤثر ليس فقط على مستقبل سوريا كدولة وإنما على مستقبل منطقة الشرق الأوسط ككل ومستقبل التوازنات الإقليمية والدولية فيها.

مروة وحيد

مركز المزملة للدراسات والبحوث

ولذلك سوف تسعى هذه الورقة البحثية تحليل أبعاد هذا التدخل المباشر وما له من تداعيات واضحة على عدد من ملفات المنطقة العربية خاصة العراقية واليمنية، وقرعاً في عدد من المواقف الإقليمية خاصة الخليجية من هذا التطور.

قراءة في التدخل الروسي: الأبعاد ودور الإشغال الخارجي:

لم تكن خطوة التدخل الروسي المباشر في سوريا خطوة مفاجئة، بل سبقها العديد من الخطوات التصعيدية التي كانت تنذر المجتمع الدولي بالوصول إلى هذا الحد من التدخل منذ إعلان أندريه فيودوروف النائب السابق لوزير الخارجية الروسي إرسال موسكو لمعدات عسكرية متطورة وأسلحة للجيش السوري بعد أن أصبح النظام في وضع مأزوم، كما قامت موسكو بإجراء مناورات بحرية في 22 سبتمبر الماضي، وحظرت الطيران في المنطقة الواقعة بين طرطوس وقبرص، علاوة على تكثيف الاتصالات الأميركية الروسية منذ 18 سبتمبر 2015 لبحث مستقبل الأزمة هناك وإمكانات التدخل تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، لم تقتصر الإجراءات الاستباقية لروسيا عند الحد الأميركي، بل امتد ليشمل الجانب الإسرائيلي كذلك عندما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بزيارة موسكو في 21 سبتمبر الماضي ومعه عدد من القيادات كرئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي غادي إيزنكوت، ورئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية اللواء هرتسي هانفي وهو ما يمكن اعتباره بالخطوة غير الاعتيادية وفي هذا التوقيت بالتحديد، إذ تركزت الزيارة على بحث أبعاد الصراع في سوريا والاتفاق على اقتسام الأجواء السورية لمنع حدوث مواجهات بين القوات الروسية والإسرائيلية، وحوصل إسرائيل على تلميحات بعدم تزويد حزب الله بأسلحة استراتيجية.

كما استمر الجانب الروسي في إعطاء مبررات للمجتمع الدولي يفسر من خلالها أهدافه من هذا التدخل بدءاً من التخوف الروسي والذي يتفق معه المجتمع الدولي بشكل عام والدول الأوروبية والولايات المتحدة على وجه الخصوص بتحول سوريا إلى بيئة خصبة لاحتواء وتفريخ التنظيمات الإرهابية بما قد يمثل تهديداً حقيقياً للأمن القومي الروسي، خاصة مع تزايد أعداد الروس المنتمين إلى هذا التنظيم، إذ وصل في بعض التقديرات إلى 25000 روسي، علاوة على تزايد حجم التخللات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية، خاصة بعد أن اتخذ هذا التدخل أشكالاً متعددة بدءاً من تقديم الدعم السياسي والمالي والعسكري على غرار تسليح وتدريب بعض عناصر المعارضة السورية، إلى أن وصل إلى حد التدخل العسكري على غرار التحالف الدولي التي شكلته الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم

داعش، وهو ما نفع روسيا لأن يكون لها تواجد فعلياً على الأرض السورية، بما يحفظ لها مكانها على مائدة المفاوضات الخاصة بأية ترتيبات منتظرة لسوريا، كما أن توقيت التدخل أيضاً يبرز أهدافه خاصة مع إشغال لدول الخليجية بالأزمة اليمنية، وقرب انتهاء ولاية الرئيس الأميركي باراك أوباما من جانب، وفي ضوء التحول الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه المنطقة والتوجه إلى الشرق الأقصى من جانب آخر، علاوة على سعي الرئيس الروسي إلى تحويل الانتباه عن الصراع الأوكراني، وإبراز موسكو على أنها شريك متساو في محاربة الإرهاب العابر للحدود، ووضع روسيا كقوة عالمية موازية للولايات المتحدة، بالإضافة إلى رفض روسيا إقامة منطقة حظر جوي في سوريا، بناء على اقتراح تركيا، معللة ذلك بضرورة احترام سيادة الدول وهو ما جاء على لسان نائب وزير الخارجية الروسي، مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وقرقيا، ميخائيل بوجدانوف بعد ستة أيام من التدخل العسكري الروسي.

تجدر الإشارة إلى ظهور عدد كبير من المواقف الخارجية المختلفة تجاه التدخل الروسي في سوريا، وهو ما يمكن إيجازه في النقاط التالية بالتركيز على أبرز الفاعلين الدوليين والإقليميين في الأزمة السورية

أولاً المواقف المرحبة: رحبت إيران بمثل هذه الخطوة وهو ما ظهر في تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بأنه خطوة إلى الأمام في مجال مكافحة الإرهاب وحل الأزمة المستمرة في المنطقة، نظراً لأن التدخل الروسي يصب في خدمة حليف إيران في سوريا، بالإضافة إلى توافق مصالح ولفاق روسي إيراني في معظم الرؤى الاستراتيجية لفضاء الشرق الأوسط بشكل عام وفي سوريا والعراق تحديداً، وهو ما كشفت عنها الزيارة التي قام بها كبار المسؤولين الإيرانيين الأخيرة لموسكو والتي تشير إلى درجة من التنسيق، كما أنها تضمنت آليات عمل للتحفاظ على المصالح الاستراتيجية للبلدين خاصة المناطق الساحلية، ذات التواجد العنوي والتي تضم مصالحي حيوية لكل من طهران وموسكو.

ولكن من جانب آخر، يمكن أن يمثل هذا التدخل المباشر تحدياً وضاحاً للمصالح والنفوذ الإيراني سواء في سوريا بالأساس وبدرجة أقل في العراق، وذلك بعد تهذبة الأوضاع وإمكانية ظهور تباين بين المصالح الروسية والإيرانية في هذه الملفات الحيوية.

ثانياً المواقف الراضية والمتحفظة: لا شك أن صمت دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية عن تزايد حجم الدعم الروسي سواء العسكري أو اللوجيستي أو الدبلوماسي للنظام السوري طوال لفترة الماضية، أملاً في إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، والحوصل في المقابل على دعم موسكو في اليمن، بمثابة دافع غير مباشر للجلب الروسي على اتخاذ هذه الخطوة والتقليل من إمكانية تأثيرها على

العلاقات الخليجية الروسية في الفترة المقبلة، وذلك فإن دول الخليج بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص أصبحت في إشكالية واضحة ما بين تمسكهم بضرورة رحيل بشار الأسد وهو ما صرح به عادل الجبير وزير الخارجية السعودي، وما بين إمكانيات تقديم بعض التنازلات من خلال التراجع عن موقفها وبقبول ببقاء بشار فترة حتى يتم محاربة تنظيم داعش، بالتالي سوف يقع على عاتق دول الخليج عبئاً كبيراً هذه الفترة، وعلى عكس ما قد يتوقعه الجانب الروسي من اضطرار تلك الدول لتحسين علاقاتها معه، فإن تحركه الحالي سيدفع دول الخليج تحديداً إلى إنعاش تحالفها التاريخي مع لولايات المتحدة باعتبارها الحليف الأكثر قوة، وهو ما ستكشف عنه نتائج مجموعة الاتصال الدولية بشأن سوريا (روسيا، إيران، الولايات المتحدة، السعودية، قطر، تركيا، مصر) المقرر لها مطلع الشهر المقبل نوفمبر 2015، وهو الاجتماع المخصص لمناقشة الخطوة الروسية الأخيرة وتداعياتها، ومن الواضح أن هذا الاجتماع مخصص أيضاً

أو من بين أهم أهدافه هو فتح الرياض وأقربه بالتحويلات الأخيرة وضرورة قبولهما بالدور الروسي المباشر في سوريا من دون أن يصل هذا القبول ربما إلى مستوى التعاون، ففي حال استطاعت موسكو تمرير وجهة نظرها وإعطاء ضمانات للسعودية وتركيا وقطر، فإن الأزمة السورية المقبلة على مرحلة جديدة يشقها العسكري والسياسي تمهيداً للتسوية الكبرى، وفي حال اعتراض تلك الدول ستأخذ القضية أبعاداً أخرى وربما سيعيد التاريخ نفسه عندما دخل الاتحاد السوفيتي أفغانستان قبل ثلاثة عقود تقريباً.

ثالثاً: المواقف المتنبهة: ارتبطت الإدارة الأميركية من الانخراط العسكري الروسي في سوريا، وحدثت في أكثر من تصريح من خطورة تحول المشهد السوري إلى كارثة بعد التدخل الروسي، ولكن لم يتعدى الأمر مستوى التحذير، خاصة في ظل عجز الإدارة الأميركية عن حسم الأزمة السورية منذ اندلاع الثورة السورية، علاوة على محاولة روسيا احتواء أي ردود فعل عربية سلبية من خلال إعلانها التوافق مع الغرب والولايات المتحدة الأميركية على ضرورة بقاء مؤسسات الدوله السورية خاصة الجيش السوري، وعدم رغبة الغرب في

تكرار النموذج العراقي باسقاط مؤسسات الدولة وإنحلاله الفرصة للصراع الطائفي وخلق بيئة مناسبة للتنظيمات الجهادية المتطرفة، علاوة على اقتناعه الغرب بعدم وجود بديل حتى اللحظة عن بشار الأسد يمكن أن يحدث توافق وإجماع يساهم في ملء الفراغ في سوريا، وأخيراً تترك الإدارة الأميركية أن التدخل العسكري الروسي يمكن أن يساعد ولو بشكل جزئي في حل قضية المتطرفين، كل هذه العوامل ساعدت على ارتباك والتباس الموقف الأميركي من هذا الانخراط الروسي العسكري وسوف تفضل الإدارة الأميركية الانتظار وترقب الأمور عن كثب.

التداعيات المحتملة للتدخل الروسي، على عدد من القضايا الإقليمية:

إن التدخل العسكري الروسي على خط الأزمات والقضايا العربية سوف يكون له العديد من التداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذه الملفات في المدى المنظور والبعيد، ولذلك سوف يتم التركيز على بعض هذه الملفات. أولاً: الملف العراقي: من الصعوبة بما كان فصل الملف العراقي عن التدخل الروسي في سوريا، إذ أعلنت روسيا عن إنشاء مركز معلوماتي في بغداد يضم ممثلي هيئات أركان جيوش روسيا وإيران وسوريا والعراق، إذ تتلخص الوظيفة الأساسية للمركز في جمع ومعالجة وتحليل المعلومات عن الوضع في منطقة الشرق الأوسط في سياق محاربة تنظيم داعش، مع توزيع هذه المعلومات على الجهات المعنية وتسليمها إلى هيئات أركان القوات المسلحة للدول المشاركة في المركز، علاوة على تأكيد الجانب الروسي على استعدادها لتوجيه ضربات عسكرية داخل العراق لمساعدته الأخير في ملاحقة تنظيم داعش إذا طلب رئيس الوزراء العراقي هذا الأمر.

وهو ما كان له صدى واضح على الساحة السياسية العراقية في الوقت الذي رحبت فيه معظم القوى الشيعية العراقية لهذا التدخل خاصة الميليشيات الشيعية المسلحة، وهو ما ظهر في تصريحات عدد منها كمنظمة بدر بقيادة هادي العامري، بينما تحفظت عليه معظم القوى السنية هناك وهو ما ظهر في تصريحات أسامة النجفي نائب رئيس الجمهورية العراقي لمقال، ورئيس كتلة متحسون للإصلاح، وكذلك



الخاصة:

سوف يكون لهذا التدخل العديد من التداعيات على الساحة السورية خلال المرحلة المقبلة، فعلى الرغم من أن التدخل الروسي سيحد من تمدد التنظيمات الجهادية المتطرفة خاصة تنظيم داعش، إلا أنه من ناحية أخرى سوف يقوي من نظام بشار الأسد وأعوانه لمد نفوذهم على عدد من النقاط الاستراتيجية، مما يزيد من معاناة الشعب السوري على المستوى الإنساني لمدة طويلة، وسوف يعيد إلى الأذهان مرة أخرى إمكانيات تقسيم سوريا كوسيلة لحل الأزمة هناك، وما لذلك من تداعيات مباشرة على الأمن القومي العربي، ويفرض مزيد من التحديات على المنطقة العربية نظراً لزيادة النفوذ الإيراني وروسيا، وهو ما يتطلب إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في منطقة، والسعي لبناء مفهوم عربي للأمن الإقليمي، يشمل الإقليم بأكمله، تكون فيه دول لمنطقة فاعلة، وليست تابعة للقوى الخارجية سواء الولايات المتحدة الأميركية أو روسيا.

تصريحات المرجع السني العراقي لشيوخ عبد الملك السعدي الذي أشار أن هذا التدخل موجه ضد القوى السنية بالأساس، وهو ما يشير إلى أن هذا الأمر سوف يزيد ويعمق الخلاف السياسي والطائفي بين الكتل السياسية العراقية، وهو ما يفتح المجال بصورة أوسع لتحول العراق إلى ساحة صراع وميدان لتصفية الحسابات السياسية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، مستغلة في ذلك ما يشهده العراق من احتقان طائفي، وهو ما سوف يدخل العراق بدوره وبصورة أوسع في دائرة عدم الاستقرار في المرحلة المقبلة، ويعقد المشهد السياسي والأمني ليكون الراجح الوحيد في هذه المعركة السياسية كل من إيران وروسيا، وبدرجه أقل التنظيمات الجهادية المتطرفة وعلى رأسها تنظيم داعش.

ثانياً: الملف اليمني: على الرغم من انفصال المشهد اليمني عن الحرب الدائرة في سوريا، وكذلك عن ملف مكافحة الإرهاب الذريعة الرئيسية للتدخل الغربي في المنطقة العربية في الفترة الأخيرة، إلا أن روسيا ستحاول ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن إحجام واشنطن عن التدخل في حسم بعض الملفات المتنازعة وعلى رأسها الملف السوري، وذلك بغرض زيادة النفوذ الروسي في الشرق الأوسط وهو ما ظهر مع تزامن عودة السفير الروسي إلى اليمن مع بداية الضربات العسكرية والذي قد يسهم خلال الفترة القادمة في تعزيز موقف حركة أنصار الله (الحوثيين) بتقديم رؤيتهم السياسية وإمكانية تقديم بعض التنازلات المحتملة للمجتمع الدولي من أجل الخروج من الأزمة ببعض المكاسب تعزز موقفهم التفاوضي، كما أنه يمثل ناحية أخرى تحدي للمجتمع الدولي الذي يفرض عزلة سياسية واقتصادية ودبلوماسية على حركة أنصار الله.

وهو ما يفرض مزيد من الضغوط على الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وأنصاره في الداخل اليمني وعلى التحالف العربي في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، وسيزيد من تعقد المشهد اليمني الداخلي، خاصة وأن المعضلة الرئيسية في اليمن ليست فقط جماعه أنصار الله بل المعضلة الأكبر تكمن في رفض الرئيس السابق علي عبد الله صالح لقرار مجلس الأمن رقم 2216، مما يطيل من فرص الحل السياسي هناك.